



مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

التاريخ: 2017/04/09

بيان صحفي

بطي القبيسي: الأنشطة غير النفطية تسهم بنسبة 69.5% من الناتج المحلي لإمارة أبوظبي

خليفة المنصوري.. الأرقام تعكس صحة الرؤى المستقبلية والخطط الاستراتيجية لحكومة إمارة أبوظبي في تحقيق أهداف ومحددات رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030

"إحصاء أبوظبي" يعلن عن نتائج الحسابات القومية للربع الأخير من عام 2016

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي خلال الربع الرابع 2016 بالأسعار الجارية 6% وبالسعر الثابتة 3.1

مقارنة بنفس الفترة للعام السابق

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لإمارة أبوظبي خلال الربع الرابع من العام الماضي 2016 بنسبة 6% مقارنة مع الربع نفسه من عام 2015، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة نفسها بنسبة 3.1%.

ويعزي هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة خلال الربع الأخير من العام الماضي بشكل كبير إلى الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة 8%، وفي الوقت نفسه ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.1%.

جاء ذلك في تقرير مركز الإحصاء- أبوظبي عن تقديرات مهمة حول تطورات الأوضاع الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال الربع الأخير من العام الماضي، حيث تشير المعطيات التفصيلية إلى أن هناك نمواً كبيراً في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، النفطية وغير النفطية.

وبهذه المناسبة، أكد سعادة/ بطي أحمد محمد بن بطي القبيسي، مدير عام مركز الإحصاء- أبوظبي، أن الناتج المحلي الإجمالي يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي تساعد في تطوير السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرارات الصائبة والمقارنات المعيارية، بما يخدم مصلحة الإمارة ورفاهية المجتمع، مشيراً إلى أن نتائج الربع الأخير من عام 2016 تعكس





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

صورة واضحة لقوة اقتصاد إمارة أبوظبي واستقراره، كما تعطي ميزة تنافسية كبيرة وتدفع باتجاه تعزيز جاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي.

وأكد القبيسي أيضاً أن النفط لم يعد المحرك الوحيد لاقتصاد إمارة أبوظبي، وإلى جانب أهمية النفط بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي، فإن الإمارة تبني استراتيجية طموحة لتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، نظراً لما تتعرض له أسعار النفط في الأسواق العالمية من تقلبات كبيرة، مشيراً إلى أن الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية أسهمت بنحو 69.5% في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية خلال الربع الأخير من عام 2016، بينما أسهمت الأنشطة والقطاعات النفطية بنحو 30.5% فقط.

وأضاف القبيسي في تعليقه على هذا التطور الكبير الذي شهدته الأنشطة والقطاعات غير النفطية، أنه يعكس حجم الجهود المكثفة التي بذلتها إمارة أبوظبي في مسيرتها التنموية لتنويع القاعدة الاقتصادية. مشيراً إلى أن أي قراءة في واقع وآفاق اقتصاد إمارة أبوظبي تؤكد على أن هذا الاقتصاد، الذي قطع أشواطاً بعيدة في النمو وأحرز درجة كبيرة من التطور والتنوع في غضون فترة قصيرة، يتحرك من قوة إلى قوة في ظل توفر إدارة حكيمة تستفيد من التجارب الماضية في سعيها إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة.

من جانبه، أكد سعادة خليفة بن سالم المنصوري وكيل دائرة التنمية الاقتصادية ابوظبي بالانابة أن هذه الأرقام تؤكد مدى صحة الرؤى المستقبلية والخطط الاستراتيجية التي تنتهجها حكومة إمارة أبوظبي في تحقيق أهداف ومحددات رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 الرامية إلى بناء اقتصاد مستدام من خلال تعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية وخاصة غير النفطية منها في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.

وقال أن مسارات التنمية الاقتصادية في إمارة أبوظبي خلال السنوات الماضية تميزت بتوجيه استثمارات ضخمة نحو أنشطة سلعية وخدمية، وصولاً إلى تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد قاعدة إنتاجية تكون دعامة في عمليات التنمية.

وأشار سعادة خليفة المنصوري إلى أن حكومة أبوظبي نجحت في توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص في العمليات التنموية الإنتاجية، وتوفير الخدمات التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي وذلك لإعطاء الدور المناسب الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص موضحاً بأن الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها إمارة أبوظبي مؤخراً، ترسم دوراً متعاضداً للاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات التنمية المستقبلية بمختلف أحجامها وأنواعها .





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

وذكر سعادة وكيل الدائرة إن أهم ملامح البرامج التنموية لإمارة أبوظبي تتمثل في تعظيم فعالية الأداء الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل للموارد المادية المتاحة لتحقيق التوازن الهيكلي في قطاعات الاقتصاد المحلي، لصالح التنوع الإنتاجي وزيادة الإنتاجية وترقية الخدمات وجودتها، وبناء ورفع مستوى أداء البنى المؤسسية والقانونية والإجرائية المنظمة للحركة الاقتصادية ترسيخاً للانفتاح والشفافية، ودفع القطاع الخاص لموقع متقدم في قيادة التنمية الشاملة وتمكينه من الإسهام في كل الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل وتحفيز شركات القطاع الخاص المحلي مع الأجنبي.

وحسب تقرير مركز الإحصاء أبوظبي فقد أسهمت الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية بنحو 69.5% في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي بالأسعار الجارية خلال الربع الأخير من عام 2016، بينما أسهمت الأنشطة والقطاعات النفطية بنحو 30.5% فقط.

وجاء في التقرير ان القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية ارتفعت خلال الربع الاخير من العام الماضي بنسبة 2.0% فيما شهدت ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة 4.3% .

واشار التقرير إلى أن الانخفاض الطفيف في مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 70.1% خلال الربع الرابع من عام 2015 لتصل إلى 69.5% في الربع الرابع من عام 2016 يعود إلى الارتفاع في القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية وذلك نتيجة ارتفاع كل من أسعار وإنتاج النفط خلال الربع الرابع من العام الماضي مقارنة بالربع نفسه من عام 2015

وفي السياق ذاته أوضح تقرير مركز الإحصاء أبوظبي بأن نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفضت أيضاً لتبلغ 50.2% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة 50.8% في الربع الرابع من عام 2015 .

وارجع تقرير مركز الإحصاء أبوظبي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المؤسسية بالأسعار الجارية بنسبة 6% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع نفسه من عام 2015، إلى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المشروعات غير المالية بنسبة 6.0%. كما ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 4.6% بالإضافة إلى ارتفاع القيمة المضافة لكل من قطاع أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، وقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

الاجتماعي الإجباري بنسبتي 8.3% و 7.7% على التوالي في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع نفسه من العام الماضي.

وبالمقابل اوضح تقرير مركز الاحصاء ابوظبي إن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات المؤسسية بالأسعار الثابتة بنسبة 3.1% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع نفسه من عام 2015 يعود الى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المشروعات غير المالية بنسبة 3.7% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق.

كما اشار الى ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 0.2% في الربع الرابع 2016 مقارنة بنفس الفترة من العام 2015 الى جانب انخفاض القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري بنسبة 5.2% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالربع نفسه من العام السابق وكذلك ارتفاع قطاع الأسر المعيشية كصاحب عمل بنسبة 9.3% في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بالفترة ذاتها من 2015.





مركز الإحصاء STATISTICS CENTRE

معلومات عن مركز الإحصاء - أبوظبي

مركز الإحصاء - أبوظبي هو المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، وقد تم إنشاؤه في الثامن والعشرين من شهر أبريل عام 2008 وفقاً للقانون رقم (7) سنة 2008، الذي صدر بمرسوم من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله-. وبموجب هذا القانون، فإن المركز مسؤول عن تطوير وتنظيم العمل الإحصائي في إمارة أبوظبي وإنتاج وتحليل ونشر جميع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالإمارة، كما يقوم المركز بتنسيق عملية التكامل والتناغم للإحصاءات المنتجة بواسطة الدوائر والجهات المحلية الأخرى، والعمل مع هذه الجهات فيما يتعلق بتوحيد المفاهيم والتعاريف الإحصائية.

وباعتباره الجهة الرسمية المعنية بجمع ونشر البيانات الإحصائية في إمارة أبوظبي، يتولى المركز مهام إعداد خطط برامج العمل الإحصائي لخدمة برامج التنمية، وإجراء المسوح الإحصائية الميدانية بما لا يتعارض مع مقتضيات مصلحة العمل الإحصائي على مستوى الدولة، هذا بالإضافة إلى جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية ونتائج المسوح المتعلقة بالمجالات السكانية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والبيئية والزراعية والثقافية، وغيرها، وذلك وفق معايير عالمية ومبادئ أساسية مهمة تتعلق بالاستقلالية المهنية، الحيادية، الموضوعية، الثقة، السرية الإحصائية، فضلاً عن ملاءمة الكلفة وجودة الإحصاءات.

ومن هذا المنطلق، فإن مركز الإحصاء - أبوظبي يلعب دوراً محورياً في دفع مسير التنمية الشاملة في الإمارة، وذلك بتوفير المعلومات الإحصائية المطلوبة لصياغة الخطط والبرامج والسياسات المعتمدة على الحقائق الأرقام الحديثة والدقيقة. ويسعى المركز لأن يكون ركيزة أساسية تساهم إسهاماً فعالاً في خدمة متخذي القرار ورسمي السياسات، وإنارةً درب التطور والنمو في المجتمع، سواء للجمهور أو مجتمع الأعمال والباحثين ووسائل الإعلام وغيرها، وذلك في إطار عمله كمصدر رئيسي لجمع البيانات الإحصائية وفق معايير وأساليب وتقنيات حديثة، ومن ثم دراستها وتحليلها واستخراج المؤشرات التي تخدم أهداف التنمية.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

بلميس فوزي سزر

Mob: 0507769511

T: 028100417

Email: bfsezer@scad.ae

Other Email: Communication@scad.ae

